

إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري
إلى الأمن المجتمعي

**The Contributions of the Copenhagen School in
Widening the Concept of Security: From Military
Security to Social Security**

بالة عمار

جامعة خنشلة ، الجزائر

bala.amar@univ-khnchela.dz

تاريخ النشر:
2022/10/10

تاريخ القبول:
2022/08/27

تاريخ الارسال:
2022/07/12

الملخص:

تعالج هذه الورقة إشكالية توسيع مفهوم الأمن، خاصة بعد الجدل والنقاشات النظرية التي بدأت مع نهاية الحرب الباردة، وتمحورت حول ضرورة توسيع الأجندة الأمنية "مفاهيميا"، وكانت مدرسة كوبنهاغن أكبر المتجاوبين مع هذا الطرح، حيث عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن، محاولة تضمين الأمن "تجليات اجتماعية"، نظرا لعدم تناسب المقاربة التقليدية والمشهد الأمني في دول الجنوب -خاصة-، ويعد بوزان من أكبر المساهمين في مراجعة مفهوم الأمن بعيدا عن الافتراضات الواقعية التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل، فيما يرى ميشال وليامز (Michael Williams) أن مدرسة كوبنهاغن تنبئ شكلا من أشكال البنائية الاجتماعية و لها جذور في النهج التقليدي الواقعي. من أبرز مفكرها نجد باري بوزان، أولي ويفر (Ole Weaver)، و جاب دو ويلد (Jaab de Wilde)، بالإضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون تحت لواء معهد كوبنهاغن لدراسات السلام.

الكلمات المفتاحية:

الأمن العسكري: الأمن المجتمعي: توسيع الأمن: مدرسة كوبنهاغن، أبعاد الأمن.

Abstract:

This paper deals with the problem of widening the concept of security, especially after the controversy and theoretical discussions that began with the end of the Cold War, It revolved around the need to widening the security agenda "conceptually". The Copenhagen School was the most responsive to this proposition, as it sought to expand the concept of security, trying to include security as "social manifestations".

Buzan is one of the biggest contributors to reviewing the concept of security away from realistic assumptions that revolve around the military aspects and the centrality of the state in the analysis, while **Michael Williams** believes that the Copenhagen School adopts a form of social constructivism and has roots in the traditional realistic approach. Among its most prominent thinkers are **Barry Buzan**, **Ole Weaver**, and **Jaab de Wilde**, as well as many other thinkers who work under the banner of the Copenhagen Institute for Peace Studies

key words:

Military Security; Social Security; Widening Security; Copenhagen School ; Security Dimensions.

بعد الجدل والنقاشات النظرية التي بدأت مع نهاية الحرب الباردة، وتمحورت حول ضرورة توسيع الأجندة الأمنية "مفاهيميا"، كانت مدرسة كوبنهاغن أكبر المتجاوبين مع هذا الطرح، حيث عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن مستمدة أصولها النظرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر بارني بوزان "الناس، الدول والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية" (People States and Fear: The National Security) (Problem in International Relations) الصادر عام 1991، محاولة تضمين الأمن "تجليات اجتماعية"، نظرا لعدم تناسب المقاربة التقليدية والمشهد الأمني في دول الجنوب - خاصة، ويعد بوزان من أكبر المساهمين في مراجعة مفهوم الأمن بعيدا عن الافتراضات النيواقعية التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل، وهو ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: ما مدى إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن من البعد العسكري إلى البعد / المجتمعي ؟

للإجابة على الإشكالية نتناول الدراسة في إطار المحاور التالية:

1. مركزية "البعد العسكري" في تعريف الأمن لدى الواقعيين.
2. فكرة البناء الاجتماعي لمفهوم الامن لدى البنائين.
3. الأمن حسب المنظور التوسعي (مدرسة كوبنهاغن): المفهوم والأبعاد.
4. الأمن المجتمعي من منظور مدرسة كوبنهاغن: المجتمع كوحدة مرجعية في التحليل.

المبحث الأول: مركزية "البعد العسكري" في تعريف الأمن لدى الواقعيين:

ينطلق الواقعيون في تصورهم للأمن من رفض وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أن الدول . غالبا . ما تعرف تضاربا بين مصالحها لدرجة قد يقود بعضها إلى الحرب، والإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري فحسب.

فالقوة . حسب الواقعيين . مركبة من أجزاء عسكرية وغير عسكرية، كما أن لديهم نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة الوطنية للدولة على اعتبار أن القوة تشمل إلى جانب البعد العسكري على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني، النمو الديمغرافي، المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية، شكل الحكومة والقيادة السياسية والإيديولوجية.¹

أما من الناحية الأكاديمية فقد تزامن صعود الواقعية كمذهب "مركزي" في العلاقات الدولية مع تحولين أساسيين:

1. اهتزاز الافتراضات والأسس المثالية التي تركزت في فترة ما بين الحربين العالميتين، وذلك لاعتمادها تحليليا على معايير السلوك الدولي وتطورها استنادا إلى القانون والتنظيم الدوليين، فيما استقت الواقعية مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي.

2. تزامن الصعود الواقعي مع الارتقاء الأمريكي إلى سدة الزعامة العالمية وهو ما أفضى إلى إضفاء نوع من القوة التحليلية على التفسيرات الواقعية للشؤون الدولية.

تحظى مسلمات النظرية الواقعية بـ "انطباع مرجعي مقبول" لدى الدارسين في حقل العلاقات الدولية، على اعتبار أنها استطاعت أن تحدث نقلة نوعية في توجيه صانعي القرار إلى أولوية الصراع على المصالح، بدلا للصراع الإيديولوجي الذي كان سائدا إبان الحرب الباردة. كما رأت بأن التعايش ضمن تضارب قيمي أكثر إمكانية منه في حالة التعارض المصلحي، وربما يبدو هذا التفسير بسيطا إلا أنه لا يخلو بتاتا من صبغة "العقلانية".

¹ جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، ديسمبر 1985، ص 59.

إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي —
المطلب الأول: افتراضات الاتجاه الواقعي باعتبارها رافدا مهما لتعريف الأمن/
القوة:

إن النظرية الواقعية، وباعتبار مسلماتها قاعدية في التحليل حسب جون جاك روش (J.J.Roche) و شارل فليب دافيد (Charl. Ph. David)، فإنها جديرة بأن تكون رافدا هاما في تحديد مفهوم الأمن على اعتبار أن:

- ❖ النظام الدولي يصطبغ بصبغة فوضوية في ظل غياب سلطة مركزية و مشتركة يمكنها تنظيم العلاقات التنافسية فيما بين الدول.
- ❖ الدول تعمل على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو لزيادة نفوذها، وهذا ما يزيد من حدة المخاطر والتوترات بينها.
- ❖ الشك أو التوجس في العلاقات الاستراتيجية بين الدول يعتبر "عنصرا ثابتا" ، بمعنى أن هذه العلاقات مبنية على غياب الثقة، لأن كل دولة تبحث عن تحقيق ولو حد أدنى من القوة، وبالتالي فهي تسعى إلى التسلح كنتيجة لذلك لأنه في سياق مبدأ "كل لنفسه" (Self help)، يعد الأمن معطى نادر، وهو ما يبرر نزوع كل دولة إلى الدخول في صراع من أجل البقاء.
- ❖ استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته، بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات - خاصة العسكرية- لاسيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى، وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوك الدول.

❖ الدولة فاعل وحدوي ومركزي، قدراتها تسمح بمعرفة وتعريف أولوياتها.¹
لقد نزع الدارسون منذ اتفاقية " وستفاليا" (West Valley) عام 1648 إلى اعتبار الدول أقوى العناصر الفاعلة في النظام الدولي. حيث كانت الدول هي المعيار العالمي للشرعية السياسية وذلك في غياب سلطة أعلى منها، وكان ذلك يعني النظر إلى "الأمن" على أنه الالتزام الأول لحكومات الدول.²

¹ Charls -Philippe David et Jean Jaques Roche, Théories de la Sécurité, France, Paris, Edition Montchrestien, 2002, P 90.

² جون بيليس وستيف سميث، عملة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 414.

إن هذا الالتزام الذي ينادي به أنصار الاتجاه الواقعي يتمحور حول فكرة تحقيق "الأمن القومي"، والمستمد من النقاش التاريخي الذي حاول من خلاله كتاب مثل هوبز (Hobbes) وميكيافيللي (Machiavelli) وروسو (Rousseau) رسم صورة أكثر تشاؤماً لمضامين سيادة الدولة، في ظل نظام دولي "صراعي" يصعب في إطاره تحقيق السلام الدائم (Perpetual Peace)؛ وأكبر ما يمكن أن تقوم به الدول هو السعي إلى تحقيق التوازن مع القوى الأخرى لمنع أي منها من تحقيق السيطرة الشاملة، وهو ما أكدته كتاب المدرسة الواقعية الكلاسيكية أمثال ادوارد هاليث كار (E.H. Carr) وهانس مورغانثو¹ (Hans Morgenthau).

لقد سيطرت المقاربة الواقعية التقليدية — ولوقت ليس ببعيد — على تحليلات المختصين في الدراسات الأمنية، باختزالها للأمن في المجال العسكري حصراً، حيث نظر إليها من زاوية القوة الوطنية في المقام الأول من قبل كل من صناع القرار والاستراتيجيين، كما نظر الواقعيون إلى الأمن باعتباره مشتقاً من القوة². فقد شكل مفهوم القوة موضوعاً مهماً في الدراسات الواقعية للسياسة الدولية، سواء نظر إليها كوسيلة أو كغاية، أي كمحفز لسلوك الدول أو كنتاج له أو الاثنين معاً. كما يعتقد مورغانثو أن السياسة الدولية ككل هي صراع مستمر من أجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي الهدف العاجل دوماً³. أما فريديريك شومان، فقد خلص في دراسة له عام 1933 إلى أنه في ظل افتقاد النظام الدولي لحكومة عالمية، فإنه من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتماداً على قوتها الذاتية، وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة⁴. ويذهب ارنولد ولفارز (Arnold Wolfers) أبعد من ذلك، حين يرى بأن القوة هي "القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل ما لا تريد"، وهنا يظهر الخلط الواضح بين القوة (Capacity or Strength) والتأثير أو النفوذ (Influence)، حيث

¹ المرجع نفسه، ص 415.

² عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005، ص 15.

³ Paul Viotti et Mark V. Kauppi, International Relation Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Boston, Allyand Bacon, 1997, P 56.

⁴ جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص 61.

إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي —
أن التمييز بينهما يكون انطلاقاً من أن القوة وإن كانت تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو
معاقتهم بالحرمان، فإن النفوذ أو التأثير يعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد و
الإغراء، وفي النهاية فإن هذه المفاهيم هي مجرد مستويات للقوة، أي المراحل الأولى
لتشكيلها في أي مجال من مجالات الحياة الدولية المتنوعة¹.
إن القوة باعتبارها الوسيلة المثلى لضمان بقاء الدولة كوحدة مرجعية للأمن حسب
التصور الواقعي، تنطوي على بعدين وذلك باعتبارها:

1. ميزة (Attribut) بمعنى أنها معطى تمتلكه الشعوب، الجماعات أو الدول، أو
تسعى للحصول على الأمن.
2. علاقة (Relationship) لأنها تعبر عن القدرة التي تمكن الشعوب، الجماعات أو
الدول من اختيار درجة تأثيرها على الآخرين.

فالقوة "كخاصية" تميز الدولة (Attribut of State)، تعد فكرة شائعة في المنظورات
التقليدية للعلاقات الدولية، فالعديد من الكتابات الأكاديمية تقدم قائمة لمكونات
"القوة الوطنية" (National Power)، والخصائص التي تؤهل الدولة لأن تكون قوة كبرى
(Great Power) أو قوة متوسطة (Middle Power)، أو قوة عظمى (Super Power).
وهذه القائمة بوجه عام تحدد أنواع عدة لـ ميزات قد تمتلكها الدولة لكي تكون مؤهلة
للمطالبة بمرتبها الحقيقية على سلم القوة العالمية².
وبالتالي فإن القوة حسب الواقعيين، تساعد الدولة على البقاء الذي يعتبر الهدف
الأسى ضمن مفهوم ضيق للأمن يرتكز حصراً على الدولة الوطنية باعتبارها .فاعلاً
مركزياً. إن لم يكن وحيداً في السياسة الدولية، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية
لتحقيق الأمن، وهنا تكون الدولة بصدد تحقيق الحد الأقصى للدولة.

¹ عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات
النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية،
جامعة الجزائر، 2004 – 2005، ص 115.

² Charls -Philippe David et Jean Jaques Roche, Op. Cit, p88.

غير أن حصر التصور الواقعي للأمن في بقاء الدولة أساسا والاعتداء المسلح المحتمل ضدها، باختزاله في قضية حماية/ دفاع، جعل الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية والإستراتيجية وبالتالي تم التعامل معه كموضوع امبريقي أكثر منه كمفهوم¹.

الامبريقية الواقعية في تحديد مفهوم الأمن . بإهمال بعده الانطولوجي . تظهر من خلال "الحكم الانتقادي" الذي وجهه ريمون أرون (Raymond Aron) للواقعية الكلاسيكية في كتابه "السلام والحرب بين الأمم" على أنها علم تطبيقي (Praxeology) ، وذلك من خلال تركيز الواقعية الكلاسيكية على مبدأ "هدفي" يعنى بالتركيز على مراقبة العنف بين الدول عبر ضمان سلام هش مرتبط بالاستقطابات التنافسية للقوة².

المطلب الثاني: الفوارق الجوهرية بين اتجاهات المنظور الواقعي في تعريف

الأمن:

إن الفوارق الجوهرية في التمييز بين مختلف الاتجاهات الواقعية في نظرتها للأمن

تكمن في أن:

- الواقعية التقليدية: تركز على قدرة الدولة ونضالها من أجل البقاء في سياق فوضوي بحث، ولا مجال للفاعلين من "غير الدولة" ولا للتعاون أو إقامة قواعد القانون، بل إن اعتبارات القوة هي التي تؤخذ في الحسبان، ويشكل ميرشايمر (Mershaemer) المرجعية المفضلة للواقعية البحتة والمحافظة.
- الواقعية البنوية: تركز على بنية النظام الدولي، أي الطريقة التي توزع بها القدرات -خاصة العسكرية- بين القوى الكبرى، وتتميز هذه البنية بغياب الثقة أو اللأمن (Insecurity) المعمم بين الدول، وسلوك الدول في هذه الحالة يحكمه إما انتماؤها أو احتجاجها بمعنى أنها دولة مراجعة للوضع القائم، وأبرز روادها كينيث والتز (Kenneth N. Waltz).
- الواقعيون الجدد: يلاحظ نوع من القطيعة مع الكلاسيكية أو التقليدية، حيث يرون بأن التعاون بين الدول ممكن ومرغوب فيه للتقليل من مخاطر

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 19.

² Jean Jacque Roche, Théories des Relations Internationales, France, Paris, Montchrestien, 5 Edition, 2004, P 32.

إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي —
اللاأمن وضمان مكاسب نسبية وليست مطلقة لكل طرف، وقد يتضح السياق
الفوضوي للنظام الدولي على أنه أقل حدة لما يكون التنافس بين الدول تفسره
آليات "الأمن التعاوني"، هذه الآليات تحد من الغش في العلاقات بين الدول
ومن نقص الثقة والحسابات الخاطئة، وعرف بعض أقطاب هذه المدرسة
بالواقعيون الجدد التعاونيون ومن أبرزهم شارلز قلايزر (Ch. Glaser).

➤ الاثنو واقعيين (الواقعية الاثنية): ينقلون مفاهيم البقاء في سياق فوضوي،
والتحميل الأقصى للمكاسب والتنافس إلى داخل الدولة، وهذا خلال
تسعينيات القرن الماضي، ومن أبرز روادها: باري بوسن (Barry Posen)
وكوفمان (Kaufman).

المبحث الثاني: فكرة البناء الاجتماعي لمفهوم الأمن لدى البنائين

غالبا ما ينظر إلى البنائية على أنها جسر رابط (Bridge Gap) بين الاتجاهات
الوضعية/ التفسيرية، والنظريات ما بعد الوضعية/ التكوينية على اعتبار أنها محاولة
توفيقية أكثر منها نظرة نقدية أو تحد لمنطلقات الاتجاهات الواقعية والليبرالية¹.

المطلب الأول: المفاهيم المركزية لدى البنائين من منظور فكرة "البناء
الاجتماعي":

تقدم البنائية رؤية للعديد من المفاهيم في العلاقات الدولية ذات الصلة الوثيقة
ببناء مفهوم الأمن الوطني مثل: القوة، الفوضى، المصلحة الوطنية والهوية؛ فبالنسبة لـ
"القوة" (Power) لا يعرفها البنائون كما الواقعيون (انطلاقا من عدة معايير مادية)،
وإنما على أساس أنها بناء اجتماعي يتحدد أثره ومعناه من خلال التفاعل الحاصل بين
الوحدات الفاعلة والبناء الذي يحتوي هذا التفاعل، وعلى هذا الأساس يرون بأن
مفهوما مثل "توازن القوى" (Balance of Power) لا يصبح قانونا كما يعتقد
الواقعيون، بل هو قاعدة تقبلها الدول نتيجة لاستخدامه المتكرر على مر الزمن من قبل

¹ عبد الناصر جندي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية،
الجزائر، دارالخلدونية، الطبعة الأولى، 2007، ص 322

الدول والوحدات الأخرى، فيصبح بمثابة عرف يبدو كالقانون الملزم في العلاقات الدولية.

ويرى وانت أن "المصلحة الوطنية" (National Interest)، ليست محددة بشكل موضوعي "بنائياً"، إنما قابل للتشكل والتكوين مع مرور الزمن، وعبر العلاقات الاجتماعية للفاعل، ويربطها البنائيون بـ "الهوية" إذ يرون بأن الأخيرة تولد وتصلق المصالح، كما تعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية، وأن المصالح القومية تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر، وهو ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول بعد نهايتها، وكذا قضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية بعد تحول الصراع من إيديولوجي إلى حضاري، فضلاً عن تحريك النعرات الطائفية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد، صناع قرار هذه الوحدات السياسية، وهي كلها مؤشرات تدل على وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة¹.

انطلاقاً من ذلك، يعتبر مفهوم الهوية (Identity) - الذي أهملته جميع النظريات الوضعية/ التفسيرية- "مركزياً" بالنسبة للمقرب البنائي، إذ يفترض أن الهوية تمنح أو تحدد للفاعل دوراً في العلاقات الدولية، يتصرف الفاعل وفقه، إذ على سبيل المثال أظهرت مجموعة من الدراسات أن الاعتقاد السائد بين الألمان بعد الحرب العالمية الثانية بـ "أوروبية" ألمانيا وأهمية التكامل الأوروبي هو ما دفعها إلى الانضمام ولعب دور فاعل في الاتحاد، وبالتالي تغيير سلوكها نحو أوروبا ككل. ويفسر اهتمام البنائية بمتغير الهوية على أنه نوع من التفكير لـ "نموذج كرة البليار" الواقعي، حيث يرفض البنائيون هذا التصور لأنه- حسبهم- فشل في إبراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في النزاعات الدولية، والمهم بالنسبة لهم هو فهم التفاعلات الاجتماعية

¹ المرجع نفسه، ص 223.

إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي —
الداخلية للدول (الكترات) لاستيعاب المخرجات السياسية لها حتى لا يتم حصرها في
مخرجات البيئة الدولية الفوضوية للنظام الدولي¹.

ويقول وانت أنه بما أن الهويات متعددة المصادر وليست ذاتية، وبما أنها أساس
المصلحة الوطنية، فإنه ورغم إشارة هذه الأخيرة إلى مستلزمات الأمن وإعادة الإنتاج،
فإنه لا يمكن أن تحدد من خلال مقارنة أنانية- في إشارة إلى الواقعية والليبرالية - حيث
أن الفوضى الدولية التي تعيش وتتحرك فيها الدول والتي تصقل هوياتها وبالتالي
مصالحها ليست إلا ما تصنعه الدول بها، وليست حتما مرادفا لحالة الحرب كما يقول
الواقعيون.

أما الفوضى (Anarchy)، فتعد من الإسهامات الأساسية للبنائية، حيث يرى
الكسندروانت في مقاله الصادر عام 1992 والموسوم بـ: "الفوضى هي ما تصنعه الدول:
البناء الاجتماعي لسياسة، القوة" (Anarchy is what states make of it: The social
construction power politics) بأن الفوضى في السياسة الدولية تبقى مجرد فكرة،
لكنها تكتسي القوة والتأثير عندما تعمل الدول على الاعتقاد بوجودها.²

وعليه، يفرق وانت بين ثلاثة أنواع/ تصورات للفوضى ترتبط بمسألة توظيف الأمن،
حيث يرى بأن الدول توظف الفوضوية لخدمة مصالحها، فعندما تنظر الدول إلى
بعضها البعض نظرة عداوة فإن البنية الدولية تكون مشكلة لفوضى هوبزية، تتسم
هذه الرؤية بأنها تنسجم و تتطابق مع الرؤية الواقعية الجديدة لبنية النظام الدولي التي
ترى أن غياب السلطة المركزية في النظام الدولي يجعل الدول تعيش في حالة عدم وضوح
وخوف من تزايد قوة أي دولة أخرى؛ ولذلك تسعى كل دولة إلى زيادة قوتها الذاتية التي
تقود إلى نظام "الاعتماد على الذات"، وهو ما يقود إلى نوع من سباق التسلح وسلسلة من
الإجراءات المتتالية من السياسات التي تقود إلى صراع الكل ضد الكل. ولما تنظر إلى بعضها
البعض نظرة تنافس تكون مشكلة الفوضى لوكية بحيث تنظر الدول إلى بعضها البعض

¹ المرجع نفسه، ص 224.

² Juanita Elias and Peter Sutch, International Relations – The Basics – ,U.S.A, New York, ROUTLEDGE, 2007 , P 186.

من منطلق المنافسة دون أن تنفي حق الوجود، من خلال مجموعة من القواعد المتفق عليها. أما إذا نظرت إلى بعضها ك أصدقاء نكون بصدد فوضى كانطية، وفي ظل هذا النوع من الفوضى تتعاون الدول فيما بينها في إطار من التعاون، من أجل تحقيق المصلحة المشتركة¹. ويرى وانت أن الثقافة الهوبزية المحددة للمصلحة القومية بشكل حصري وإقصائي وفق علامات القوة لم تعد موجودة في عالم ما بعد الحرب الباردة، باستثناء بعض الحالات الشاذة والظرفية، وعليه فالعالم تطور نحو الثقافة اللوكية بل وحتى الكانطية كما هو الحال في بعض أنحاء العالم مثل: الجماعة الاورو- اطلسية، أين تحدد الثقافة الكانطية سلوك دول الجماعة، حيث أنه لما تتحرك دولة من هذه المجموعة فإنها لا تشبع مصالحها الوطنية فقط، بل وحتى مصالح الدول الصديقة والحليفة². حيث تجسد بريطانيا أبرز نموذج لذلك التي تتحرك من منطلق الهوية الأطلسية حتى في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما نتج عنه خروج بريطانيا من الاتحاد في إطار ما يعرف بـ "Brexit"، بموجب الاستفتاء الذي تم إجراؤه في 23 جوان 2016.

المطلب الثاني: تعريف الأمن "بنائيا" من منطلق إرادي: الأمن هو ما تفعله الدول به:

تتمحور نظرة البنائين لمصادر الأمن حول إثارة التساؤل التالي: أيهما يسبق الآخر الواقع أم الأفكار؟ وفي محاولة للإجابة يرون بأن العلاقات الدولية لا تقوم على تأثير علاقات القوة، ولكن على التصورات والمفاهيم التي تعطي للقوة "معنى"³، وهو ما يمثل رفضا بنائيا لمتغير القوة في تفسير وتحليل الواقع الدولي. وبالنسبة لـ "وانت فإن الأمن هو ما تريد الدول العمل به"⁴.

أما بالنسبة لباحثين بنائيين آخرين على غرار جون روجيه (John Rogie)، فريدريش كراتوشويل (Fredirich Kratochwill) و إيمانويل ادلر (Emanuel Adler)، وفي محاولة

¹ Amélie Blom et Frédéric Charillon, Théories et Concepts des relations internationales, France, Paris, Hachette, 2001, p13.

² Ibid, pp 13-14.

³ Charles P.David et Jean Jaques Roche , Op,cit, P 104.

⁴ Ibid, P 103

إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي —
لوضع مجموعة من القوانين (Corpus) النظرية تتعلق بمفهوم الأمن يركزون على
المسلمات الثلاثة التالية¹:

❖ أسس النظام الدولي مبنية اجتماعيا، وأن الفوضى أو البحث عن القوة هي
عبارة عن "بني" وليست حقائق موضوعية، ولا تكون ذات "قيمة" إلا إذا أمنت الدول
بها، وعلى هذا الأساس سيصبح الأمن " تنبئيا " بصورة تلقائية، لأن الفوضى ليست
معطى موضوعي وإنما فكرة ذاتية عملت الدول منذ نظام وستفاليا على دمجها ضمن
سلوكها.

❖ الشروط المادية ليست المحددات الوحيدة للأمن، وإنما الأفكار والمعايير تلعب
دورا هاما في تشكيل وتغيير هوية النظام الدولي مع مرور الزمن وبصورة مختلفة.

❖ يمكن للأمن أن يتحول ويتحسن (Improvement) بشرط أن تتغير طريقة
التفكير وبصورة حيادية، فإن المقترح البنائي يبعث على التفاؤل، لأنه بدل الاعتقاد
بديمومة التنافس والتنازع بين القوى الكبرى- كما يعتقد أغلب الواقعيين- يمكن لهذا
التنافس أن يزول بتبني أفكار سلمية، كما حدث للاتحاد السوفياتي عندما لعبت أفكار
غورباتشوف دورا هاما في إنهاء الحرب الباردة وبصورة سلمية دون اللجوء إلى خيار
القوة السوفياتية كبديل عسكري.

لقد أعطت البنائية حيزا بحثيا/تساؤليا للعديد من الباحثين حول مفاهيم عديدة،
فبغض النظر عن إسهامات كل من وانت وأنوف باعتبارهما أعمدة المقترح البنائي، فإن
ايمانويل ايدلر يحاول البحث عن كيفية بناء جماعة أمنية، أما بيتر كاتزنشتاين (Peter
Katzstein)، فيسعى إلى دراسة الكيفية التي يؤثر بها التاريخ على بناء السياسات الأمنية
للدول، وبصورة خاصة عن الطريقة التي يؤثر بها التاريخ على بناء الهوية². وهي
محاولات تؤكد الأهمية التي يحضى بها مفهوم الأمن لدى هذا المقترح الذي حاول
إعطائه دفعة جديدة بعيدا عن التصورات الحتمية والاقتضائية للمنظورات التفسيرية
دون أن يلغها.

¹ Ibid, p 103

² Ibid, p104.

المبحث الثالث: الأمن حسب المنظور التوسعي (مدرسة كوبنهاغن): المفهوم والأبعاد:

بعد الجدل والنقاشات النظرية التي بدأت مع نهاية الحرب الباردة، وتمحورت حول ضرورة توسيع الأجندة الأمنية "مفاهيميا"، كانت مدرسة كوبنهاغن¹ أكبر المتجاوبين مع هذا الطرح، حيث عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن مستمدة أصولها النظرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر باري بوزان "الناس، الدول والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية" (People States and Fear: The National Security) (Problem in International Relations) الصادر عام 1991، محاولة تضمين الأمن "تجليات اجتماعية"، ويعد بوزان من أكبر المساهمين في مراجعة مفهوم الأمن بعيدا عن الافتراضات النيواقعية التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل- كما رأينا سابقا-، حيث يصف بوزان نفسه بـ"الليبرالي الواقعي"²، فيما يرى ميشال وليامز (Michael Williams) أن مدرسة كوبنهاغن تتبنى شكلا من أشكال البنائية الاجتماعية ولها جذور في النهج التقليدي الواقعي³. من أبرز مفكرها نجد باري بوزان، أولي ويفر (Ole Weaver)، و جاب دو ويلد (Jaab de Wilde)، بالإضافة إلى

¹ تحيل تسمية "مدرسة كوبنهاغن" إلى الأجندة البحثية لمجموعة من الباحثين الأكاديميين في "معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام" في الدانمارك، الذي تم إنشاؤه عام 1985 وكان أول من أطلق عليها هذه التسمية هو "بيل ماك سويتي" عام، 1996 في إشارة منه إلى الإسهامات النظرية لكل من "باري بوزان" و " أول وايفر" وآخرون ممن شاركهما برنامج البحث، فمنذ صدور الطبعة الأولى من كتاب "الناس، الدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية" عام 1983 أصبح عمل "بوزان" مرجعا لا غنى عنه لدارسي الأمن، ولقد حفزت الطبعة الثانية المنقحة من نفس المؤلف الصادرة عام، 1991 مجموعة من الباحثين إلى مواصلة التعمق في استكشاف المشكلة الأمنية إلى جانب "بوزان"، بحيث يشكل هذا الأخير منبرا نظريا هاما لدراسة الشؤون الأمنية ولقد تم إغلاقه سنة 2114م، لكن وعلى مدى 13 سنة نجح المشروع في تحقيق درجة كافية من التماسك والاستمرارية لتبرير استخدام مصطلح مدرسة من خلال ضمان مشاركة الحد الأدنى من العلماء والباحثين المنخرطين فيه.

² Kenn Booth and Steve Smith, International Relation Theory Today, USA, Pennsylvania, the Pensylvaia state university press,1995, pp 176-177.

³ Jacqueline Berman, "This Season's Hottest Accessory: Human Security, Biopolitics, and the Securitization of Everyday Life", http://citation.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/0/7/3/2/2/p_ages73226/p73226-7.php.

إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي —
العديد من المفكرين الذين يشتغلون تحت لواء معهد كوبنهاغن لدراسات السلام)
(Conpenhagen Peace Research Institution)¹.

ينطلق المنظور التوسعي للأمن من تعريف بوزان لهذا الأخير على أنه: "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيائها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن، فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى، فأساس الأمن هو "البقاء" ، لكنه يشمل أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود"².

ولا يعني بوزان بالعمل على التحرر من التهديد " الانفلات منه أو تحييده كلياً " ، على اعتبار أنه لدى تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن يقول: " إنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط أبدا مطلقا، أما الأمن القومي عنده فهو مفهوم "محافظ" لأنه يتعلق بالدول الموجودة، ذلك أنه يعرفه بأنه "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية"³.

وفي إجابته حول الادعاءات المتصاعدة لمفكري الجنوب على أساس أن الدول يمكن أن تشكل مصدر تهديد بدلا من أن تكون مصدر أمن، يؤكد بوزان بأن التطور نحو مفهوم "القوى الكبرى" ينطبق أكثر على الغرب أين يتمتع الأفراد بدرجة أمن أكبر، ومن ناحية النظام الدولي لا يرى بوزان بأن "إقصاء الفوضى" هو استجابة لمعضلة الأمن، وحول التمييز الواقعي بين النظام الداخلي (Domestic Order) والفوضى الدولية، يتوقع

¹"The Copenhagen School (International relations)",
[http://www.wikipedia.com/wideningsecurity/the_copenhagen_school\(international_relations\).htm](http://www.wikipedia.com/wideningsecurity/the_copenhagen_school(international_relations).htm).

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 13.

³ المرجع نفسه، ص 13.

بوزان بأن النظام الدولي يسير نحو "فوضوية ناضجة" (Mature Anarchy)، وهو النموذج الأكثر استقراراً للفوضى الدولية¹.

المطلب الأول: مستويات التحليل الأمني حسب باري بوزان (تعميق مفهوم الأمن):

ينطلق باري بوزان من الصور الثلاثة للتحليل في العلاقات الدولية التي وضعها والتر، مقترحاً أن يتم النظر للأمن ودراسته من خلال ثلاث جهات نظر منفصلة: الفرد، الدولة والنظام الدولي في إشارة لصعوبة تحديد مرجعية للأمن، غير أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى تابعا لأمن الدولة باعتبارها المرجعية الأهم، وبناء على هذه الطروحات يقترح ميلر (Muller) ثلاث مستويات لدراسة الأمن ويورد فيها الكيان من جهة والقيم المهددة، فالكيان الأول هو الدولة وما يهدده عنصر السيادة والقوة، والكيان الثاني هو المجموعة وما يهدده هو الهوية، والكيان الثالث والأخير هو الفرد وما يهدده هو البقاء والرفاه².

كما يرى بوزان بأن الدولة تتشكل من ثلاث مكونات: فكرة الدولة الوطنية/ القومية (Nationalisme)، القاعدة الفيزيائية للدولة (الشعب، الموارد، التكنولوجيا)، المظهر المؤسساتي للدولة (النظام السياسي والإداري) تبعا لذلك يعتقد أنه بتعريف الدولة بهذا الشكل يسهل تصور التهديدات لأي من هذه المكونات الثلاث.

كما فرق بوزان بين الدول الضعيفة والدول القوية كشرط للأمن على مستوى الدولة، فإذا كانت قوة الدول وضعفها في تحليل والتز تقاس فقط بمدى قدراتها المادية، فإن بوزان يراها تقاس تبعا لمستوى استقرارها المؤسساتي ومدى انسجامها السياسي-الاجتماعي الداخلي، فالترابط المعقد للسياسات الداخلية والخارجية جعل من العسير

¹ Ken Booth and Steve Smith, Op.Cit, P 185.

² سليم قسوم، الاتجاهات الحديثة في الدراسات الأمنية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2019، ص 107.

إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي —
تحديد فيما إذا كان تهديد أمن حكومة ما نابع من الداخل أم من الخارج، مما زاد من
تعقيد مشكلة التحليل الأمني¹.

كما قطع بوزان الصلة مع الدراسات المتمحورة حول سياسات الأمن الوطني
(الواقعية أساسا) التي تطبق دون الأخذ في الاعتبار التأثيرات التي يمكن أن تحدثها على
المستويين الإقليمي والدولي، لكن هذا لا ينفي أنه بقي قريبا من بعض المسلمات
الواقعية خاصة عندما اعتبر أن²:

❖ الدولة هي الوحدة المرجعية الأساسية للأمن؛

❖ الجماعات الإنسانية (أو الانسانية جمعاء) هي المعنية بالأمن حقيقة وليس
الأفراد، فإن كان من المتفق عليه أن أمن الأفراد هو السبب الذي تأسست من
أجله الدولة، فإنه يمكن أن تكون هي أيضا مصدرا للأمنهم، "يمكن للأفراد
أن يكونوا مهددين [...] بالتفاعلات التي تدخل فيها دولتهم مع باقي الدول"، إذا
فأمن الأفراد ليس مستقلا في حد ذاته، بل تابع بشدة لبنى تنعده (الدولة،
النظام الدولي)، وبالتالي لا يمكن أن يكون في حد ذاته مستوى أساسيا للتحليل
في الدراسات الأمنية؛

❖ مسألة الأمن يجب أن تأخذ بعين الحسبان: فوضوية النظام الدولي (غياب
حكومة مركزية على المستوى الدولي)؛ التفاعل بين الوحدات المكونة للنظام
(الدول)؛ والتنازع الذي يمكن أن ينشأ عن كيفية توزيع السلطة بين مختلف
الوحدات السياسيّة للنظام.

¹ Alex Macleod Anne – marie d'auoust et David grondin, les études des sécurités, in théories des relations internationales contestations et resistances ,Canada, Québec, Athéna éditions, 2007, p364.

² حسام حمزة، دوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص 16.

ويختلف بوزان عن الواقعيين في¹:

1. تمييزه بين الدول تبعا لأنظمتها وفعاليتها وسلطتها، وأخذه بالاعتبار عناصر متعلقة بالسياسة الداخلية، ومثل وانت، يميز بوزان بين أنماط الفوضى (ناضجة وغير ناضجة) بالاعتماد على وجود دول مهيأة للتعاون أو لا، ومدى تقبلها لقواعد ومؤسسات تسمح بتنظيم علاقاتها؛

2. رؤيته لضرورة التخلي عن التمييز التقليدي بين "الأمن الداخلي" و"الأمن الخارجي"، ودراسة الديناميكية بين الأهداف الأمنية (أمن المواطنين والأمن الوطني)؛

3. اكتشافه لوجود توتر دائم بين أمن الأفراد والأمن الجماعي، وبأن هذه الوضعية تؤدي إلى المعضلة المركزية للأمن؛

4. تأكيده على الطابع اللامتناهي الذاتية للتهديد الخاضع قبل كل شيء إلى الخيارات السياسية، والتابع لهوية الفاعلين، واعتقاده أن المصدر الذي يمكن أن ينشأ منه مشكل متعلق بالأمن هو ظرفي وغير ثابت .

المطلب الثاني: قطاعات الأمن حسب باري بوزان (توسيع الأمن):

انطلاقاً من كل ما سبق تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث ميز بوزان بين خمسة أبعاد أساسية للأمن هي²:

1. الأمن العسكري: يعتبر الأكثر شأنًا كون التهديدات العسكرية تطال جميع مكونات الدولة (فكرة الدولة، مؤسساتها وقاعدتها الفيزيائية) فهي تضع حماية المواطنين وسلامتهم بصفتهم الواجب الأساسي للدولة محل الاختبار، ويتعلق هذا القطاع ببقاء

¹ حسام حمزة، مرجع سابق، ص 16.

² المرجع نفسه، ص 16.

إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي —
الدولة وبمدى التفاعل بين القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية للدول وإدراكها
لنوايا بعضها تجاه البعض¹، ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح
والقدرات الدفاعية، وكذا مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر،
ويرى بوزان أن الدول الصناعية الكبرى بإمكانها أن "تتعاكس" في أي وقت، لأن نسيجها
الصناعي وتطورها العلمي يسمح لها بذلك.

2. الأمن السياسي: يتجسد هذا المجال من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير
والعناصر المكونة للدولة (السيادة، والوحدة الإقليمية)، وعلى وجه العموم فإن المجال
السياسي للأمن الوطني هو حرية الدول من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل
السياسي على المستوى الداخلي، بحيث يتحقق الأمن من خلال ضمان أو فرض إحترام
الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية للإستقرار والوحدة الوطنية، إما على
المستوى الخارجي فيكون من خلال قدرة الدول على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى
إجبارها على تغيير مواقفها، أو من خلال تبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن
بها أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها، ويشتمل على بعدين: بعد النسق الدولي (وحدة،
تفاعل، بنية)، أو البعد الداخلي (حماية الأفراد وضمان أمنهم)، ويبدو بأن الدولي أكثر
أهمية عند الحديث عن الأمن الدولي، لأن حدود الأمن الوطني معرفة بالبنية الفوضوية
للنظام الدولي، وعليه فالأمن السياسي عامة، يعني الإستقرار السياسي والتنظيمي للدول
ونظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

3. الأمن الاقتصادي: يعتبر بوزان بأن الأمن الإقتصادي للدولة يتمحور أساسا
حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة والإمكانات المالية اللازمة، وإستقرار نظام
الحكم وحماية الإقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن إضطرابات النظام
الإقتصادي داخليا، وتأثيرات العوالة وما ينجر عنها من إضطرابات إجتماعية، وضعف
التماسك والتكافل الإجتماعي، العقوبات ضعف توفر الثروات المختلفة، النشاطات
الإجرامية. كما يرتبط من وجهة نظر باري بوزان بالدرجة الأولى بقدرة الدول على
الوصول إلى الأسواق الخارجية والمصادر المالية، وما تفرزه هذه التفاعلات من إشتداد
حدة التنافس بين الدول ضمن المستوى الإقليمي للحصول على صفقات تجارية مع

¹ سليم قسوم، مرجع سابق، ص 112.

قوى اقتصادية كبرى، كما هو حال الدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي، مما ينعكس سلبا على الاقتصاديات الوطنية، وقد ازدادت حدة هذا التنافس خاصة مع عوامة الاقتصاد الرأسمالي في ظل تنامي هيمنة الشركات عبر الوطنية العملاقة والأسواق المالية الكبرى، وقد أشار العديد من الأكاديميين إلى العلاقة التكاملية بين الاقتصاد والأمن، حيث أصبح الأمن الاقتصادي مؤخرا بعدا أكثر أهمية في الاقتصاد السياسي الدولي والدراسات الأمنية. وبالتالي فالأمن الاقتصادي يخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة، وحماية الاقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن اضطرابات النظام الاقتصادي داخليا، وتأثيرات العوامة خارجيا.

4. الأمن الاجتماعي: يعتبر أهم قطاع لدى الموسعين، ويتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.

5. الأمن البيئي: ويختص بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني كمحصل أسامي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية. بالنسبة للقطاع البيئي، فالأمن يقوم على وحدتين هما: التهديدات الطبيعية والتهديدات الاجتماعية، بحيث تجعل الحضارة الإنسانية في خطر، فالتهديدات الطبيعية تتمثل أساسا في الهزات الأرضية ونشاط البراكين، ذوبان الجليد، الفيضانات، الجفاف، التصحر.... وتتمثل التهديدات الاجتماعية في كل ما يضر البيئة وسلامتها، وينتج أساسا عن مختلف أنشطة الإنسان كالتلوث، المواد الكيميائية، استنزاف الثروات الطبيعية مما يحدث اضطرابا وخطلا في النظام الطبيعي وبنية الكوكب. كما يصنف القطاع البيئي أو الإيكولوجي من بين المسائل الأكثر جدلا في السياسة العالمية المعاصرة على اعتبار أن تهديداته لا تخص دولة واحدة بذاتها، بل تمس كل الدول وينصرف هذا النوع من الأمن إلى حماية البيئة من الممارسات الإنسانية المتسببة في ظواهر سلبية (كتغير المناخ والاحتباس الحراري، التلوث...) تهدد رفاه وسلامة الإنسان وحتى نوعه.

إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي — ولا تعمل هذه القطاعات الخمسة بمعزل عن بعضها البعض، بل تحدد كل منها نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، ولكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات، فمثلا هناك ترابط قوي بين الأمن القومي والبعدين الاقتصادي والأمني، حيث يرى الدكتور وليد عبد الحجي بأن التحول التدريجي في المجتمع الدولي من مفهوم الأمن القومي المنطلق من معنى دفاعي، إلى مفهوم شمولي يلم بكافة أبعاد الوجود السياسي أدى إلى جعل مفهوم "النمو الاقتصادي" متغيرا رئيسيا في الحركة، إذ تدل العديد من الدراسات على أن التراكمات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي، هي التفسير الأنسب للحركة صعودا وهبوطا في سلم القوى الدولي، ونتيجة لدور هذا المتغير في تحديد اتجاه وسرعة الحركة اندفعت الدول إلى استثمار "نهب" للطبيعة لضمان مكان أفضل لها على سلم القوى¹.

كما يمكن إضافة البعد السكاني الذي يعتبره كتاب مثل صامويل هنتغتون (S.Huntington) و بول كينيدي (Paul Kenedy) أحد مكونات الأمن الغربي، على أساس أن "النمو الديمغرافي" في الدول الأخرى يشكل تهديدا للأمن الغربي، وهو ما يعبر عنه بالهجرة. بالإضافة إلى أبعاد أخرى هامة ك الأمن المائي² بالنسبة للعديد من الدول العربية وخاصة الشرق الأوسطية، وكذا الأمن الغذائي الذي يخص تقريبا كل الدول العربية التي تعاني عجزا غذائيا مزمنًا منذ سنوات.

المبحث الرابع: الأمن المجتمعي من منظور مدرسة كوبنهاغن: المجتمع كوحدة مرجعية في التحليل

يعتبر مفهوم الأمن المجتمعي واحدا من الإضافات الجديدة لمدرسة كوبنهاغن إلى حقل الدراسات الأمنية، إنبثق عن الإقرار بوجود وحدات مرجعية للأمن غير الدولة ، وقد طور هذا المفهوم داخل مدرسة كوبنهاغن خصوصا من طرف أولي ويفر الذي أحدث به قطيعة مع الدراسات التقليدية المتمحورة حول الدولة، ويؤكد ويفر أن

¹ وليد عبد الحجي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية "دراسة مستقبلية"، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الطبعة الأولى، 1994، ص 117 - 118.

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 17.

العولمة الحالية أثرت على الدول ، لكن ليس بالدرجة نفسها التي أثرت بها على المجتمعات فإن هويتها أصبحت على المحك في مواجهتها لمجموعة من الظواهر الجديدة كتصاعد وتيرة الهجرات، الاستيراد الكبير للسلع الثقافية الأجنبية ، وتصاعد ديناميكية الاندماج ضمن كيانات أوسع ، وهي ظواهر تهدد الهوية الوطنية والدينية للمجتمع، فتصبح التخوفات المرتبطة باللا أمن ، بالآخر ، بالهجرة ، بالغزو ، بفقدان القيم الثقافية وأنماط الحياة هي ما يشغل الأفراد، والأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي الذي يشير إلى ظهور شعور الـ " نحن " المتميز عن " الآخر " هذا الآخر سواء كان إثنية أو طائفية دينية أو غيرهما فإنه ينظر إليه كتهديد من طرف الـ " نحن " .

كل ذلك أدى بأنصار مدرسة كوبنهاغن إلى وضع المجتمع كموضوع مرجعي للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت في نظرهم مصدرا أساسيا للتهديد، أدى تغيير الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع بشكل مباشر إلى تغيير سمة الأمن من " الأمن القومي إلى الأمن المجتمعي"، وهو مصطلح التحليلي الجديد لمدرسة كوبنهاغن، حيث يعرف بوزان الأمن المجتمعي بـ " أنه الاستمرارية، ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات"، حسب هذا التعريف يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد، كما تصبح الهوية بدورها هي القيمة المهددة.

كما تعد "الواقعية الاثنية" واحدة من المقاربات الجادة التي استلهمت من مدرسة كوبنهاغن في توسيعها للأمن فكرة المجتمع كوحدة مرجعية في التحليل بدل الدولة، حيث ظهر هذا الاتجاه مع بداية التسعينيات، وينقل الاثنو واقعيون مفاهيم البقاء في سياق فوضوي، والتحميل الأقصى للمكاسب والتنافس إلى داخل الدولة، مستخدمين في ذلك مقاربة "المعضلة الأمنية داخل الدولة" (Intrastate Security Dilemma)، حيث صدرت مقالة لـ باري بوسن (Barry Posen) سنة 1993 بعنوان "المعضلة الأمنية والنزاع العرقي" (The Security Dilemma and Ethnic Conflict)، حاول فيها إسقاط مفهوم المعضلة الأمنية في سياقها المعتاد بين- الدول (Interstate) على نشوب النزاع الإثني في يوغسلافيا السابقة 1991. تعتمد مقاربة بوسن (Barry Posen) على ما يسميه "الفوضى الناشئة" (Emerging Anarchy)، ويقصد بذلك ما يحدث عندما تبدأ الدول

إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي —
متعددة الإثنيات في الانهيار، فتجد المجموعات الوطنية نفسها مجبرة على تحصيل أمنها
الخاص بها، كل على حدى، وذلك في غياب سلطة مركزية فعالة تتولى هذه المهمة،
وبذلك تصبح هذه المجموعات في وضعية اعتماد على النفس شبيهة إلى حد كبير بتلك
التي تميز الدول في النظام الدولي¹. ومن أبرز روادها: باري بوسن وكوفمان (Kaufman).

خاتمة:

يسعى المنظور التوسيعي إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه إلى أبعاد أخرى- إلى
جانب البعد العسكري -، عبر مدرسة كوبنهاغن التي تعد أولى المدارس المراجعة انطلاقاً
من إسهامات العديد من المفكرين وعلى رأسهم باري بوزان و أولي ويفر، الذين نجحوا
وإلى حد بعيد في إضفاء بعد تطبيقي للأمن بعيداً عن التصورات العسكرية الضيقة
للواقعيين في تفسيرهم للأمن، ونقل مرجعية الأمن من الدولة حصراً، إلى فواعل أخرى
كانت مغيبة في تفسير مفهوم الأمن وعلى رأسها المجتمع والفرد.

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث،
الإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004.
2. جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد
عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر
والتوزيع (مجد)، ديسمبر 1985.
3. عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات
التكوينية، الجزائر، دارالخلدونية، الطبعة الأولى، 2007.
4. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005.

¹ Jiaxing Xu, « The Ethnic Security Dilemma and Ethnic Violence: An Alternative Empirical Model and its Explanatory Power », **Res Publica - Journal of Undergraduate Research**, Vol 17, Issue 1, 2012, pp 68- 69.

5. سليم قسوم، الاتجاهات الحديثة في الدراسات الأمنية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2019.
6. سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الامنية النقدية، الدراسات الأمنية النقدية، الأردن، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2014.
7. وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية "دراسة مستقبلية"، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الطبعة الأولى، 1994.

8. Alex Macleod Anne – marie d'aoust et David grondin, les études des sécurités, in théories des relations internationales contestations et resistances ,Canada, Québec, Athéna éditions, 2007.
9. Amélie Blom et Frédéric Charillon, Théories et Concepts des relations internationales, France, Paris, Hachette, 2001
10. Charls -Philippe David et Jean Jaques Roche, Théories de la Sécurité, France, Paris, Edition Montchrestien, 2002.
11. Jean Jacque Roche, Théories des Relations Internationales, France, Paris, Montchrestien, 5 Edition, 2004.
12. Juanita Elias and Peter Sutch, International Relations – The Basics –,U.S.A, New York, ROUTLEDGE, 2007.
13. Kenn Booth and Steve Smith, International Relation Theory Today, USA, Pennsylvania, the Pensylvaia state university press, 1995.
14. Paul Viotti et Mark V. Kauppi, International Relation Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Boston, Allyand Bacon, 1997.

ب- الرسائل الجامعية:

1. حسام حمزة، دوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011.
2. عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004 – 2005.

ج- المقالات في المجلات:

1. Jiaxing Xu, " The Ethnic Security Dilemma and Ethnic Violence:An Alternative Empirical Model and its Explanatory Power", Res Publica - Journal of Undergraduate Research, Vol 17, Issue 1, 2012.

إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي
هـ- المقالات على مواقع الانترنت:

1. Jacqueline Berman, "This Season's Hottest Accessory: Human Security, Biopolitics, and the Securitization of Everyday Life" viewed in, January 2022, on http://citation.allacademic.com//meta/p_mla_apa_research_citation/0/7/3/2/2/pages73226/p73226-7.php.
2. Matt McDonald, "Securitization and the Construction of Security", Published in December 2008, Viewed in July 2022 on, <http://sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563>
3. The Copenhagen School (International relations)", viewed in July 2022, on, [http://www.wikipedia.com/wideningsecurity/the_copenhagen_school\(international_relations\).htm](http://www.wikipedia.com/wideningsecurity/the_copenhagen_school(international_relations).htm)".